حيث شكل نحو 37 %

«موديز» : انخفاض عجز ميزانية السعودية في النصف الأول أمر إيجابي لتصنيفها السيادي

موديز : انخفاض عجز ميزانية السعودية في النصف الأول هو أمر إيجابي

أكدت وكالة موديز للتصنيف الائتماني، أن انخفاض عجز الميزانية السعودية في النصف الأول من العام الحالي ، إلى أقل من النصف، مقارنة بالنصف الأول من عام 2016، يعد إيجابيا للتصنيف السيادي للمملكة.

حيث شكل العجز المسجل بالنصف الأول، نحو 37% فقط من العجز المتوقع في الميزانية التقديرية لعام 2017 بأكمله، والبالغ 198مليار ريال.

من جانبه، أكد مجلس الغرف السعودية أن المملكة على المسار الصحيح للأداء المالي المتوقع للعام المالي 2017، وذلك بما ينسجم مع التقدم في تحقيق الأهداف والمبادرات التي اعتمدتها الحكومة في برنامج التحول الوطني، وبرنامج التوازن المالي في الأجل المتوسط، لا سيما كفاءة الإنفاق، وتعزيز الإيرادات غير النفطية.

وأشار المجلس إلى تحسّن إجمالي الإيرادات في السعودية من الربع الأول إلى الربع الثاني من هذا العام، وذلك نتيجة لتحسن الإيرادات غير النفطية والتي تضاعفت قيمتها من نحو 32 مليار ريال إلى نحو 63 مليار ريال سعودي.

وكان قد توقع صندوق النقد الدولي أن يصل الناتج المحلي الإجمالي للسعودية بالأسعار الجارية إلى نحو 707 مليارات دولار خلال العام الحالي، وذلك مقارنة بنحو 640 مليار دولار المسجلة في العام الذي سبقه.

وبهذا يكون الاقتصاد السعودي قد حقق معدل نمو يصل إلى نحو 10.6% خلال العام الحالي.

كما توقع الصندوق أيضاً بأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد السعودي بنسبة 0.4% خلال العام الحالي.

أما بالنسبة لإجمالي الدين العام فقد توقع الصندوق بأن يرتفع إلى نحو 413 مليار ريال في 2017، أي بزيادة قدرها 39%عن الفترة المماثلة من العام الذي سبقه.

56 مليار دولار قيمة عقود المشاريع الممنوحة في دول الخليج بالنصف الأول من 2017

56 مليار دولار قيمة عقود المشاريع الممنوحة في دول الخليج

رغم الإصلاحات والخطط الضخمة التي قامت بها دول الخليج خلال الفترة الماضية بعد تعرض موازناتها العامة لضغوطات وصعوبات كثيرة جراء انخفاض اسعار النفط العالمية ، إلا أنها لا تزال تعاني من اثار الأزمة التي انعكست ملامحها العامة على قطاع المشاريع نتيجة توقف العديد من المشاريع الكبرى او تاخر تسليمها في الوقت المحدد.

وفي MEED Projects احدث تقرير لها سلطت الضوء على سوق المشاريع في دول الخليج كاشفة عن تراجع ملموس في الاداء خلال النصف الاول من هذا العام، بعقود ممنوحة بلغت ما يقارب 56 مليار دولار فقط خلال الفترة، وذلك مقارنة بـ69 مليار دولار المسجلة في الفترة المماثلة من العام الذي سبقه، إي بإنخفاض قدره 19% على اساس سنوي.

وبإستثناء السعودية ، فقد اشار التقرير إلى ان كل دول المنطقة شهدت تدنيا في قيمة العقود المبرمة من سنة لأخرى، بحيث بلغ هذا الإنخفاض ادنى المستويات في الكويت بنحو 46% والبحرين بنسبة 48%، منوها في الوقت ذاته بان دبي شهدت انخفاضا بسيطا بين الفترتين على الرغم من أنها كانت حتى الآن الأكثر قوة ونشاطاً في سوق مشاريع دول مجلس التعاون الخليجي.

وعلى الرغم من هذا الاداء الضعيف الذي سجله سوق المشاريع بالخليج خلال النصف الاول من هذا العام ، إلا ان التقرير قد أبدى تفاؤله من ناحية الاداء، وتوقع تحسنه خلال النصف الثاني من العام ذاته، وذلك استنادا إلى المشاريع المتتبعة والتي هي حاليا في مرحلة المناقصة بالإضافة إلى العقود التي تم منحها في شهري يوليو وأغسطس، مرجحا منح مشاريع يبلغ مجموع قيمتها 61 مليار دولار فقط في النصف الثاني من هذا العام، وهو تحسن ملحوظ مقارنة بالأشهر الستة الأولى.

مع تضررها من تذبذب أسعار النفط الخام

هبوط 7 بورصات عربية في تداولات الأسبوع الماضي

هبوط 7 بورصات عربية في تداولات الأسبوع الماضي

هبطت 7 بورصات عربية في تداولات الأسبوع الماضي مع تضررها من تذبذب اسعار النفط الخام في البورصات العالمية.

وقال جمال عجيز المحلل والخبير الاقتصادي (مصري مقيم في الإمارات): «غلب الهبوط على اداء اسواق الأسهم العربية بعد انتهاء موسم نتائج النصف الأول، وبالتزامن مع انخفاض اسعار النفط».

وارتفعت العقود الأجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم اكتوبر الأسبوع الماضي بنسبة 1.2 بالمائة، إلى 52.72 دولارا للبرميل، وفق حسابات أجرتها «الأناضول».

فيما هبطت عقود الخام الأمريكي «نايمكس» تسليم سبتمبر بنسبة 0.6 بالمائة، لتغلق عند 48.51 دولارا للبرميل.

واضاف عجيز في اتصال هاتفي مع «الأناضول»: «ربما قد تسترد الأسواق عافيتها خلال الأسبوع الحالي، لكن سيظل ذلك رهن ظهور انباء جديدة تشجع على المخاطرة وشراء الأسهم».

وجاءت بورصة مصر في صدارة الأسواق الخاسرة، مع هبوط مؤشرها الرئيسي «إيجي اكس 30» الذي يقيس اداء انشط 30 شركة، بنسبة 2.55 بالمائة إلى 13119 نقطة، وسط ضغوط بيعية للأجانب والمصريين.

ونزلت بورصة مسقط بنسبة 2.05 بالمائة إلى 4889 نقطة، مع نزول اسهم القطاع المالي بنسبة 2.22 بالمائة، والخدمي بنسبة 1.35 بالمائة، والصناعي بنسبة 1.18 بالمائة.

وتراجعت بورصة البحرين بنسبة 1.91 بالمائة إلى 1298 نقطة، بضغط الهبوط الحاد لسهم «جي إف إتش» المالية بنسبة 15.95 بالمائة، فضلا عن هبوط قطاع البنوك مع تراجع سهم «الإثمار القابضة» بنسبة 10.7 بالمائة.

وتراجعت بورصة قطر مع انخفاض مؤشرها بنسبة 1.48 بالمائة إلى 9106 نقاط بضغط هبوط اسهم 38 شركة، يتصدرها «استثمار القابضة» بنسبة 18.9 بالمائة، مقابل صعود ثلاثة اسهم يتقدمها «المصرف».

وفي الإمارات، انخفضت بورصة العاصمة ابوظبي بنسبة 1.28 بالمائة إلى 4492 نقطة مع تراجع اسهم البنوك يتصدرها «ابوظبي التجاري» و«ابوظبي الاول» بنحو 3.4 بالمائة، و0.93 بالمائة على التوالي.

وهبطت بورصة دبي المجاورة بنسبة 1.26 بالمائة، إلى 3601 نقطة مع انخفاض اسهم «اراينك» بنسبة 4.7 بالمائة، و«شعاع كابيتال» بنسبة 3.2 بالمائة، و«الاتحاد العقارية» بنسبة 2.15 بالمائة.

وجاءت بورصة الاردن في ذيل القائمة مع تراجع مؤشرها العام بنسبة 1.11 بالمائة إلى 2116 نقطة، تحت وطأة هبوط اسهم القطاع المالي والخدمي.

في المقابل، ارتفعت بورصة الكويت وزاد مؤشرها السعري بنسبة 0.6 بالمائة إلى 6885 نقطة، فيما هبط المؤشر الوزني بنسبة 1.16 بالمائة، وتراجع مؤشر «كويت 15» للأسهم القيادية بنسبة 0.75 بالمائة.

وصعدت بورصة السعودية الأكبر في العالم العربي مع ارتفاع مؤشرها الرئيسي «تاسي» بنسبة 0.2 بالمائة، إلى 7179 نقطة بدعم مكاسب أسهم العقارات مع صعود مؤشرها بنسبة 1.9 بالمائة.

فيما يلي أداء البورصات العربية، بارتفاع أسواق:

الكويت: بنسبة 0.6 بالمائة إلى 6885 نقطة.

السعودية: بنسبة 0.2 بالمائة إلى 7179 نقطة.

فيما انخفضت أسواق:

مصر: بنسبة 2.55 بالمائة إلى 13119 نقطة.

مسقط: بنسبة 2.05 بالمائة إلى 4889 نقطة.

البحرين: بنسبة 1.91 بالمائة إلى 1298 نقطة.

قطر: بنسبة 1.48 بالمائة إلى 9106 نقاط.

أبوظبي: بنسبة 1.28 بالمائة إلى 4492 نقطة.

دبي: بنسبة 1.26 بالمائة إلى 3601 نقطة.

الأردن: بنسبة 1.11 بالمائة إلى 2116 نقطة.

ضمان تأجير لمدة 6 أشهر بعائد 8% أو خصم ما يعادله من قيمة الشراء

«المزايا» تطلق الحملة الترويجية والتسويقية الصيفية لمشروع «مزايا ريزيدانس» بأسعار تنافسية

انطلقت يوم الثلاثاء الماضي (15 أغسطس) الحملة التسويقية الجديدة لمشروع «مزايا ريزيدانس» بمسقط، والتي تتضمن عروض الصيف الخاصة والتي تقدمها شركة المزايا القابضة للراغبين بتملك الوحدات السكنية من مواطني سلطنة عمان بشكل خاص، ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام.

وقد تضمنت حملة المزايا التسويقية تقديم عروض تصب في مصلحة أكبر شريحة من العملاء سواء الراغبين في التملك بهدف الاستثمار أو الراغبين في التملك بهدف السكن وذلك مع ضمان تأجير الوحدات السكنية لمدة 6 أشهر بعائد يبلغ 8% للعملاء الذين يبحثون عن عوائد مجدية تظير الاستثمار، أو تقديم خصومات نقدية على قيمة الوحدات المباعة للراغبين بالتملك والسكن. وقد قامت المزايا بتوفير منصة تسويقية خاصة خلال فترة العروض في سيتي سنتر مسقط بمنطقة السيب حتى تاريخ 28 أغسطس، إلى جانب توفير مركز المبيعات الدائم في موقع المشروع.

وتعقيبا على إطلاق الحملة التسويقية الجديدة ، قال الشيخ مبارك الصباح، المدير التنفيذي في إدارة التسويق والمبيعات في مجموعة المزايا: «تأتي هذه الحملة الجديدة استمرارا للحملات التي بدأناها منذ إطلاق المشروع، والتي نسعى من خلالها إلى تعريف المواطن العماني والخليجي بالمشروع ومزايا التملك فيه، في الوقت الذي عمدنا إلى تقديم منتج عقاري يلائم متطلبات المواطن العماني ونمط حياته، حيث وصلت نسبة البيع 35% ضمن المرحلة الأولى، والبالغ عدد وحداتها 148 وحدة».

وتابع الصباح: «يلبي مشروع مزايا ريزيدانس احتياجات السوق، ويتيح لمختلف الشرائح إمكانية تملك وحدات سكنية بأسعار مناسبة ومنافسة، إلى جانب كونه يعد فرصة استثمارية حقيقية واعدة، حيث تم تشييده وبناءه في اكثر الأماكن حيوية في مدينة مسقط، وبالقرب من المراكز التجارية الكبرى والمهمة، إلى جانب تقديم منتج عقاري بمواصفات ومعايير عالية واستخدام افضل مواد البناء والتشطيبات».

كما كشف الصباح عن أن أعمال الانشاءات قد وصلت إلى نسبة 25% ضمن المرحلة الاولى في مشروع «مزايا ريزيدانس»، والتي شملت الانتهاء من أساسات المشروع والسرداب على كامل مساحة القسيمة والبالغة 6614 متر مربع، وباشرت باعمال الانشاءات الفوقية الرئيسية والهيكل الخارجي لمبنى المشروع، حيث يتوقع الانتهاء الكامل من المشروع في العام 2018.

ويتكون المشروع من 120 شقة سكنية متعددة المساحات، وبوحدات سكنية مكونة من غرفة، وغرفتين، وثلاث غرف نوم، علاوة على تضمن المشروع 28 محل تجاري، إلى جانب توفير كافة الخدمات والمرافق من حمامات سباحة، وملاعب تنس، ومناطق لعب للاطفال، وأندية صحية نسائية ورجالية، وبالشكل الذي يؤمن بيئة سكنية ضمن مجتمع متكامل.

واختتم الصباح الحديث عن جدوى واهمية الاستثمار العقاري ضمن السوق العماني قائلا: «مما لا شك فيه أن السوق العماني من أهم وانشط الأسواق العقارية ضمن دول المنطقة، حيث تنبع هذه الأهمية من الطلب الداخلي على الوحدات السكنية والمرتبطة بالتوسع السكاني للسلطنة وبخاصة في العاصمة مسقط، إلى جانب ما تنعم به السلطنة من استقرار وامن يجعلها محط انظار المستثمرين من الخارج».

السعودية تنفي وقف التعامل بالريال القطري

السعودية تنفي وقف التعامل بالريال القطري

نفت مؤسسة النقد السعودية، أمس ، إيقاف المملكة التعامل بالريال القطري، وذلك ردا على ما تم تداوله مؤخرا عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وقالت في بيان حسبما أوردت صحيفة عكاظ: «إشارة إلى ما تم تداوله أخيرا في بعض وسائل التواصل الاجتماعي بان المملكة أوقفت التعامل بالريال القطري، تؤكد مؤسسة النقد العربي السعودي انها لم تصدر أي تعليمات للمؤسسات المالية ومؤسسات الصرافة العاملة في المملكة تتضمن إيقاف التعامل بالريال القطري منذ قطع العلاقات مع دولة قطر».

وأضاف البيان: «وبينت المؤسسة أنه يمكن للمواطنين القطريين الأشقاء صرف الريال القطري بشكل طبيعي عن طريق البنوك ومحلات الصرافة المرخصة وكذلك استخدام مكائن السحب الآلي».

تراجع ودائع البنوك في الأردن 0.6 بالمئة للنصف الأول من 2017

قيمة الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن تهبط 0.6 بالمئة

تراجعت قيمة الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن 0.6 بالمئة على أساس سنوي، خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وبحسب الأرقام الصادرة عن البنك المركزي الأردني أمس ، بلغ مجموع قيمة الودائع حتى نهاية يونيو الماضي 32.78 مليار دينار (46.23 مليار دولار) مقارنة بـ 33 مليار دينار (46.5 مليار دولار) خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وتمثل هذه الأرقام الودائع المالية لكل من الحكومة والقطاع الخاص (الأفراد والشركات) كافة.

وارتفع إجمالي قيمة التسهيلات (القروض) التي منحتها البنوك العاملة في الأردن خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي بنسبة 8.5 بالمئة.

وبلغت قيمة القروض حتى نهاية يونيو / حزيران الفائت 24.05 مليار دينار (33.92 مليار دولار)، مقارنة بـ 22.16 مليار دينار (31.25 مليار دينار) خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وبلغت نسبة التسهيلات إلى الودائع 73.3 بالمائة، مقارنة بـ 67.1 بالمائة خلال فترة المقارنة نفسها من العام الماضي، أي أن قرابة ثلاثة أرباع الودائع المقدمة على شكل قروض.

وصعدت قيمة موجودات البنوك العاملة في الأردن في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي 1.9 بالمئة على اساس سنوي، إلى 48.46 مليار دينار (68.35 مليار دولار)، مقارنة بـ 47.55 مليار دينار (67.06 مليار دولار) في فترة المقارنة.

ويعمل في القطاع المصرفي الأردني 25 بنكا محليا ووافدا، منها 4 بنوك إسلامية.